

تحقيق

عندما بدأ السوريون يسألون عن أطبائهم اللامعين والمشهورين ولا يجدونهم بسبب سفرهم إلى خارج البلاد، كانت المياه الراكدة للهجرة منذ بداية الأزمة تخفي الخسارة الأقسى للبلاد على صعيد راس المال البشري؛ فمن خسارة الكيميائيين إلى فقدان المعلوماتيين يكمن المعنى الحقيقي لعبارة: سوريا تفقد كفاءتها

أكثر من مجرد هجرة: ما مصير 22 ألف كيميائي؟



الإمارات استقطبت استقطاب ما يزيد على 1000 كيميائي سوري (أ ف ب)

دمشق - زياد غصن

أياً كانت الأسباب الكامنة خلف هذا الضجيج العالمي بقضية اللاجئين السوريين، وأياً كانت الأسباب الحقيقية التي تدفع بالآلاف السوريين للمغامرة بأنفسهم وأولادهم إلى حد الموت، وأياً كانت التحليلات والمواقف والاتهامات والمرثيات السياسية والإنسانية، فإن كل ذلك لا يغيّر من الحقيقة شيئاً: سوريا تفقد أبناءها، وتخسر كفاءتها وكوادرها الشابة. ليس في ذلك أي مبالغة أو تهويل، فالانتقال من قراءة التقديرات الإحصائية الإجمالية المتعلقة بعدد السوريين المهاجرين واللاجئين، إلى البحث في تفاصيل الخصائص العلمية والفنية لهؤلاء، يكشف عن حقيقة المأساة التي تعيشها سوريا اليوم، وستعيشها غداً.

في البداية كان يشار بالأمم وخوف إلى ظاهرة نزوح الأطباء للتحذير من هجرة الكفاءات الوطنية، لكن بمزيد من التدقيق والبحث سنجد أن هناك ما هو أخطر من هجرة الأطباء والمهندسين، أو لنقل إن الظاهرة باتت تنخر بعروق في «جسد» جميع الاختصاصات والمهن، ويبدو أن هذا ما دفع أخيراً بالاتحاد العام لنقابات العمال إلى مخاطبة القيادة القطرية لحزب البعث، محذراً من ظاهرة هجرة كثير من كوادر المؤسسات العامة، الذين وصل الأمر ببعضهم إلى مرحلة ترك العمل والهجرة من دون تقديم طلب استقالة أو مجرد إجازة بلا أجر.

فرض عمل ودراسة

فمن بين عشرات الاختصاصات العلمية الرفيعة التي تشهد هذه الأيام نزحاً حاداً، تحضر هجرة الكيميائيين السوريين، الذين كان يقدر عددهم قبل الأزمة بنحو 22 ألف شخص، يتوزعون في عملهم على مجالات عديدة أبرزها: التحليل في المجال الصناعي والمخبري، فهم عمدة مخابر التحليل في جميع الصناعات الكيميائية، بما فيها صناعة الأدوية والنقطة وكذلك مخابر التحليل الكيميائي والطبي، إدارات الإنتاج في القطاعات الصناعية، الأبحاث الصناعية الخاصة بالصناعات الكيميائية بمختلف فروعها التحويلية والاستخراجية، وبعض

القطاعات الزراعية المرتبطة بالمعالجة الكيميائية، والأبحاث التقنية بالطاقة.

وبحسب الصناعي محمد الشاعر، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق سابقاً وعضو الجمعية الكيميائية السورية، فإن أوضاع الكيميائيين السوريين قبل الأزمة كانت تشير إلى أن 40% من المقيمين داخل البلاد كانوا يعملون في اختصاصهم و60% يعملون في مجالات عمل أخرى. أما على صعيد العمل خارج البلاد، فإن 30% من الكيميائيين كانوا يعملون خارجاً، ونحو 5% كانوا يتابعون تحصيلهم

المسلسلات الدرامية. لقد الأمر كان محبطاً.

أزمة من قبل الأزمة

تتباين الآراء بين من يقلل من مخاوف الهجرة مستشهداً بالقول «إن هجرة الأتراك الماهرين إلى ألمانيا ساعدتهم في بناء بلدهم، وهجرة الهندود إلى الغرب ساعدتهم في نقل التكنولوجيا»، وبين من يعتقد أن كل شخص يخرج اليوم مهاجراً أو لاجئاً فإن سوريا تخسر بشكل شبه نهائي. لكن هناك اتفاقاً على أن الغرب وبعض الدول العربية تولي اهتماماً خاصاً باستثمار الكفاءات السورية؛ فبحسب المهندس الشاعر فإن «ألمانيا تستقطب بقوة الكيميائيين، سواء في مجال الدراسة أو في العمل، فالصناعة الكيميائية تشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الألماني، وتالياً فهي بحاجة

العلمي في دول عدة، منها ألمانيا، التي كانت تستقبل وحدها نحو 800 طالب. وكما هي حال الحياة السورية برمتها، فقد كان للأزمة أثرها المباشر في أوضاع الكيميائيين، إذ وفق استطلاعات شخصية للمهندس الشاعر، فإن 25% فقط من الكيميائيين المقيمين داخل البلاد يعملون في اختصاصهم و75% في غير اختصاصهم. أما خارجاً، فالتقديرات تشير إلى أن ما لا يقل عن 40% من الكيميائيين باتوا يعملون خارج البلاد، وما لا يقل عن 10% يدرسون أيضاً خارج البلاد، إذ ارتفع عددهم مثلاً في ألمانيا إلى نحو 1200 شخص، وفي السويد إلى 180 شخصاً.

هذا يعني أن عدم وجود مشاريع تستوعب مثل تلك الاختصاصات قبل الأزمة وخلاها كان سبباً أساسياً في هجرة الكفاءات والكوادر الوطنية. ويتفصيل أكثر، يوضح المهندس محمود عنبر، نائب رئيس الفريق التنفيذي للحكومة الإلكترونية سابقاً، أن هناك «مبالغة في موضوع الهجرة، فإن خريجي الهندسة المعلوماتية مثلاً ظلوا لسنوات يبحثون في سوريا عن فرص عمل كريمة، وعندما لم يجدوا كانوا يهاجرون تدريجياً. أما الآن، فهم يهاجرون بالجملة». ويضيف في حديثه إلى «الأخبار» أن «هذا الموضوع نوقش في إحدى ورشات الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وكان الطلب الرئيس هو وضع تمويل مشاريع تستقطب هؤلاء وتدفعهم إلى البقاء في وطنهم. ويومها شاركت مع زملائي في تأسيس منتدى صناعة البرمجيات لنضع الأطر اللازمة للقيام بذلك، لكن لم تتفاعل معنا الحكومة آنذاك، ولأسف هذا حدث في الوقت الذي صدر فيه قرار حكومي بتمويل

25% فقط من الكيميائيين المقيمين داخل البلاد يعملون في اختصاصهم

إلى أدمغة ناشطة، وقد وجدت ضالتها في الكيميائيين السوريين»، والدليل على ذلك أن «إحدى الشركات المختصة في الصناعات الدوائية استقطبت خلال هذا العام نحو 10 كيميائيين سوريين، وخلال ستة أشهر فقط قامت بمنحهم علاوة مجزية لنشاطهم وتميزهم». وحتى على الساحة العربية، فإن دولة كالإمارات العربية

المعلم: سنشارك في «مجموعات» دي ميستورا

أعلن وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، موافقة دمشق على المشاركة في اللجان الأربع التي اقترحتها البعث الأممي ستيفان دي ميستورا. وقال، في كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إن «سوريا وافقت على المشاركة بعد تأكيد دي ميستورا أنها مشاورات غير ملزمة تنفيذ بإطلاق جنيف3».

وأضاف أن «مكافحة الإرهاب أولوية للسير بالمسارات الأخرى... وسوريا مؤمنة بالمسار السياسي عبر الحوار الوطني السوري السوري دون أي تدخل خارجي»، معتبراً في الوقت ذاته أن «سوريا قوية ولا يظن أحد أنه بعد كل هذه التضحيات والصمود أنه يستطيع أن يأخذ بالسياسة ما لم يستطع أن يأخذه بالميدان».

وأشار إلى أن «واجب المجتمع الدولي أن يوقف تدفق الإرهابيين وإن لم يحصل ذلك فإن النار التي اشتعلت في سوريا والعراق وليبيا ستنتشر خارجها».

وحول الضربات الجوية ضد «داعش»، قال المعلم «الإرهاب لا يحارب من الجو فقط والضربات الجوية غير مجدية ما لم يتم التعاون مع الجيش العربي السوري، القوة الوحيدة التي تتصدى للإرهاب».



المتحدة «استقطبت استقطاب ما يزيد على 1000 كيميائي سوري، معظمهم يعملون في المنشآت الصناعية». ويبدو أن ما ينطبق على الكيميائيين ينطبق كذلك على المهندسين المعلوماتيين وغيرهم من الاختصاصات العلمية الرئيسية. فكما يؤكد المهندس عنبر، فإن «كليات المعلوماتية تخرج طلاباً معدّين للتصدير، بسبب عدم وجود فرص عمل مقبولة داخل البلاد. وهذه المشكلة حدثت في السبعينيات بالنسبة إلى الاختصاصات النادرة، وعالجها آنذاك الدكتور واثق شهيد من خلال تأسيسه لمركز الدراسات والبحوث العلمية، الذي كانت إحدى مهماته استقطاب الكفاءات أو نسبة منها، لضمان بقاء كتلة حرجية من الخبراء ضمن سوريا». وعلى عكس ما يتوقعه البعض، فإن التعويضات المالية الممنوحة خارجاً لمهندسي المعلوماتية ليست مغرية دائماً، خاصة إذا ما قورنت بمستوى المعيشة في تلك الدول. وهنا يشير المهندس عنبر إلى أن «الخريج الجديد يحصل في الإمارات على راتب يتراوح ما بين 4-3 آلاف دولار، وفي حال كانت له تجربة عمل في سوريا لوضع سنوات قبل سفره فإن راتبه يصل إلى 6 آلاف دولار، أي إن الدخل السنوي لمهندس البرمجيات يبلغ نحو 79 ألف دولار». وليس هذا فحسب، فسابقاً، معظم الفتيات كن لا يسافرن بل يفصلن العمل في المؤسسات الحكومية السورية لأسباب اجتماعية، ولكن بعد الأحداث الكل أصبح يسافر، وعلى ذلك فالقضية ليست في عدد من سافر، بل في عدم وجود فرص جديّة في سوريا للأسباب التي ذكرتها سابقاً.